الفتنة الطائفية زراعة استعمارية

■ ■ ■ الأقليـــــات.. المشكلة والحل

obeikan.com

obeikan.com

الفتنة الطائفية زراعة استعمارية

لم تعرف بلادنا طوال حكم الإسلام أي شكل من أشكال النزاع الطائفي، بل إنه في لحظات وفترات الحكم الاستبدادي كان الظلم يقع على المسلمين والأقباط سواء بسواء. أي أن التجاوزات التي مارسها بعض الحكام المستبدين لم تكن ذات طابع طائفي ـ ولعل روح الحضارة الإسلامية المتسامحة كانت أقوى في هذا الصدد من أن يتجاوزها حتى الحكام المستبدون.

ولم تشهد بلادنا ما يعرف بالنزاع الطائفي إلا مع ظهور الاستعمار في المنطقة، بل وبتحريض وتخطيط استعماري مباشر.

بل إن بلداً مثل لبنان تضم الكثير من الطوائف الإسلامية والمسيحية على اختلاف مذاهبها ـ ظلت تعيش في وئام طوال الحكم الإسلامي ـ ولم تبدأ تعرف الفتن الطائفية إلا مع ظهور الاستعمار.

ففي إطار الصراع بين إنجلترا وفرنسا على النفوذ في لبنان قام الإنجليز برسم المؤامرات والدسائس التي أدت إلى حدوث مذابح طائفية استهدفت نصارى لبنان بالتحديد سنة ١٨٦٠ فيما يعرف باسم طوشة النصارى.

والعجيب هنا أن الذي قام بحماية النصارى في لبنان هو الأمير عبد القادر الجزائري وذلك أثناء تواجده بالمنفي في دمشق. وذلك انطلاقا من مسئوليته الإسلامية. برغم أنه شخصيًا قد عانى وشعبه الجزائري من المذابح والقهر والنهب على يد الفرنسيين.

ولأن الأمير عبد القادر الجزائري كان زعيما إسلاميًا، فإنه تجاوز ذلك كله

وتصرف بمنطق الإسلام الذي يدعو إلى نجدة الضعيف وعدم أخذ أحد بجريرة الآخرين ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾، ﴿ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾.

وفي مصر بالتحديد لم تعرف قط النزاعات الطائفية طوال تاريخها وعاش المسلمون والأقباط في إطار التعاون والتآخي بل وجمع بينهم خصوصية أخرى هامة، وهي أن الأقباط جزء من النسيج الحضاري والثقافي للأمة الإسلامية لدرجة أن الأزهر كان به رواق خاص بالأقباط يتعلمون فيه مبادئ الحضارة الإسلامية وعلوم الفقه واللغة بل ومن الأقباط من نبغ في علوم الفقه واللغة مثل أولاد العسال.

ولم تعرف مصر الحوادث الطائفية إلا بعد ظهور الاستعمار وقد استهدف الاستعمار زرع أنماط السلوك الطائفي والفكر الطائفي والنزاع الطائفي. لتحقيق عدة أهداف:

أولا: التشويش على حركة الكفاح الوطني الإسلامي ضد الاستعمار والتي من المفترض أنها تضم الأقباط في إطار الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن وبذلك يحقق الاستعمار هدفه في اتهام تلك الحركة بالطائفية والتعصب، ويجعلها في حالة دفاع عن النفس وفي نفس الوقت يعزلها ويعزل عنها الأقباط.

ثانيًا: هو محاولة جر الأقباط إلى صفوف الاستعمار على قاعدة وحدة الدين المسيحي بينهما، وبالتالي يقول الأقباط بخدمة مشروعه الاستعماري ثقافيًا وعسكريًا وسياسيًا.

وفي الحقيقة فإن محاولة استقطاب الأقباط ككيان اجتماعي بالكامل لصالح المشروع الحضاري الاستعماري الغربي كان ولا يزال هدفًا استعماريًا ثانيًا.

وصحيح أن الاستعمار يستهدف لاستقطاب مجموعات من الشعب، ومن القطاعات الاجتماعية والثقافية والطبقية المختلفة لصالح مشروعه الحضاري، ولكن يظل هذا الأمر محصوراً في نطاق معين ضاق أم اتسع.. أما محاولة استقطاب كيان

اجتماعي كامل مثل الأقباط فهنا مكمن الخطر، لأن معنى هذا تمزيق النسيج الوطني تمامًا، وإلحاق أكبر الأذى بالمشروع الحضاري الوطني.

والاستعمار يحاول نفس الشيء مثلاً في قطاع المرأة. أي أن الاستعمار يحاول إلحاق التغريب بمجموعات اجتماعية كاملة، ولعل هذا ما يجعل قضيتي المرأة والأقليات من أخطر ما يواجهه المشروع الحضاري الوطني.

ودعاة التغريب وهؤلاء المثقفون المرتبطون بالاستعمار يملأون الدنيا ضجيجًا حول ما يسمى بأحداث الفتنة الطائفية وهم يخدمون مخطط الاستعمار في إثارة تلك القضايا والطنطنة حولها، ويلتقطون من أحداث التاريخ القريب والبعيد ما يظنونه يؤكد ظنونهم وأراجيفهم.

وفي الحقيقة فإن مناقشة كل الأحداث التي يوردونها تثبت وبما لا يدع مجالاً للشك أنها إما أصلاً أحداث غير طائفية وإما أنها أحداث دبرتها أصابع الاستعمار ويتحدث هؤلاء عادة عن عدد من الحوادث مثل اعتداء الشعب على بعض الأقباط في إطار الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي ١٧٩٨ ـ ١٨٠١، أو أحداث العنف التي وجهت ضد الأقباط في إطار الثورة العرابية، أو عملية اغتيال بطرس غالي ١٩١٠، أو أحداث الاحتكاك في الزاوية الحمراء ١٩٨١، أو أحداث " أبو قرقاص " والمنيا الأخيرة.

وإذا ناقشنا تلك الحوادث وجدنا أن العنف الشعبي إبان الكفاح ضد الحملة الفرنسية قد توجه ضد كل المتعاونين مع الاحتلال الفرنسي سواء كان مسلمًا أو قبطيًا تركيًا أو مملوكيًا مصريًا أو غير مصري. وأنه لو استثنى الثوار الأقباط المتعاونين مع الاحتلال لكان هذا سلوكًا طائفيًا. بل وتعرض محافظ القاهرة المسلم نفسه لعقاب الثوار.

وفي إطار الثورة العرابية حدثت عمليات عنف ثوري ضد المرابين الأجانب والمصريين وطالت الأقباط بالطبع. ولكن هذا العنف كان موجهًا لجهاز النهب والنفوذ الأجنبي ـ سواء كان يمارسه مسلم أو قبطي.

بل إن كثيراً من المسلمين وخاصة من المرتبطين بالأسرة الخديوية وجهاز الحكم الموالي للخديوي توفيق وبعض أمراء البيت الخديوي تعرض كل هؤلاء لحوادث العنف الثوري. وتعرض بالطبع الأجانب الذين يعملون في الربا والتجارة وكذلك الأقباط المرتبطون بالأجانب أو يعملون معهم في الربا ـ ولو استثنى الثوار هؤلاء الأقباط من العقاب بسبب قبطيتهم لكان هذا سلوكًا طائفيا.

أما حادثة اغتيال بطرس غالي فقد كانت لأسباب سياسية محضة ذلك أن بطرس غالي كان من كبار عملاء الاحتلال. بل إنه كان يعمل جاسوسًا في الثورة العرابية لصالح الإنجليز وهو الذي رأس محكمة دنشواي. كما أنه هو الذي أعاد قانون المطبوعات لتقييد الصحافة الوطنية. وهو الذي وقع اتفاقية ١٨٩٩ التي أطلقت يد الإنجليز في السودان. وهو أخيراً الذي يخطط ويرسم لمشروع مد امتياز شركة قناة السويس أربعين عامًا أخرى.

وقد وجدت الحركة الوطنية المصرية أنه لا سبيل إلى إيقاف هذا المشروع إلا باغتيال بطرس غالي فنفذ إبراهيم الورداني أحد العناصر النشيطة في الحزب الوطني، هذا الاغتيال بعد الاتفاق مع محمد فريد زعيم الحزب الوطني وقد أوضح الورداني بشجاعة أسباب هذا الاغتيال بوضوح. وكانت أسبابًا يكفي منها سبب واحد لإعدام بطرس غالي.

على كل حال فإن من الأقباط من دافع عن الورداني وأقر بأن العمل عمل سياسي محض. وقد ذكرنا ذلك في جزء سابق.

إذن فهذه الحوادث كلها حوادث غير طائفية بالمرة، بل إنها لو لم تتم لكان مدعاة لاتهام الثوار أو الحركة الوطنية بالطائفية أو الخوف من الاتهام بالتعصب الدينى والطائفية، وهو الخوف الذي لو كان موجودًا لعكس بالضرورة تفكيراً طائفيًا.

أما حوادث مثل مذبحة الإسكندرية سنة ١٨٨٢، فقد أجمعت كل المصادر والوثائق والشخصيات مثل عرابي وبلنت والرافعي وغيرهم أنها مذبحة دبرها القنصل الإنجليزي مستر كوكسن في الإسكندرية للتمهيد للغزو العسكري الإنجليزي. وإذًا فهي صناعة استعمارية.

وكذلك أحداث ١٩١١ حيث استغل الإنجليز وعملاؤهم حداثة اغتيال بطرس غالي في الترويج للسلوك الطائفي والفكر الطائفي ـ وقام بعض عملاء الاحتلال من الأقباط بعقد ما يسمى بالمؤتمر القبطي، وهو المؤتمر الذي رفضه البطريرك القبطي وهاجمه عموم الأقباط.

وكان الإنجليز قد استهدفوا ذلك الأمر، لأنهم أدركوا أن الحركة الوطنية المصرية أصبحت من القوة بحيث إن فجر الثورة أصبح وشيكًا، وأن الكفاح الشعبي المصري لم يعد قابلاً للتصفية بالوسائل البوليسية.

وكان لا بد من عمل مجموعة من التكتيكات الاستعمارية لتطويق المد الوطني وكان من أحط هذه التكتيكات هو افتعال الفتن الطائفية.

أما أحداث الخانكة ١٩٧٢ أو الزاوية الحمراء ١٩٨١ وأحداث " أبو قرقاص " والمنيا ١٩٩٠، فإن د. وليم سليمان يتهم الأصابع الصهيونية بأنها وراءها. وجريدة (الشعب) مثلا أشارت إلى وجود مخطط أجنبي لزرع الفتنة الطائفية في مصر، وذلك في إطار تعليقها على أحداث " أبو قرقاص " والمنيا ١٩٩٠.

أما البابا شنودة وآخرون فإنهم يتهمون السادات بافتعال حوادث الفتنة الطائفية .

أما السادات وجهازه الحكومي فقد اتهم البابا شنودة بافتعال هذه الحوادث ومحاولة مضايقته بها في زيارته لأمريكا، وكذلك تحريض أقباط المهجر للتظاهر ضد السادات ونشر الإعلانات التي تحرجه في أمريكا إبان زيارته لها.

وعلى كل حال فلم يتهم أحد الشعب المسلم أو القبطي بتلك الحوادث المريبة.

من الأمور المثيرة للالتفات والانتباه والتي تثبت المخطط الاستعماري في مسألة الفتنة الطائفية أنه في عام ١٩٧٢ سرت شائعة قوية جدًا بأن البابا شنودة قد عقد مؤتمرًا سريًا في مارس ١٩٧٢ بالإسكندرية، وأنه قرر تنفيذ خطة قذرة بقتل الأطفال المسلمين، وتعقيم الرجال، ودعوة المسيحيين للإنجاب الكثير، وأنه نبه على الأطباء

المسيحيين بذلك، وأنه طلب من أصحاب العمارات المسيحيين عدم تأجير الشقق للمسلمين، وكذلك طالب المسيحيين بعدم التعامل إلا مع التجار المسيحيين والتخطيط لإقامة دولة قبطية في الصعيد وغيرها من الأمور الخطيرة..

وبالطبع أنكر البابا شنودة هذا المنشور في حواره مع الأستاذ أنور محمد في كتاب (السادات والبابا)، وبالطبع نحن نصدق البابا شنودة في هذا التكذيب.

ولكن الخطير في المسألة أن البابا شنودة حكى للأستاذ أنور محمد في هذا الصدد أن السيد (ممدوح سالم) وزير الداخلية، والدكتور (عبد القادر حاتم) وزير الإعلام قد أكدا له أن الشيوعيين وراء هذا المنشور، وأن البابا لم ينف ذلك أو يستبعده.

وإذا كانت الصلات المشبوهة للشيوعيين في مصر بالدوائر الصهيونية والإنجليزية والأمريكية من الأمور المعروفة والتي أكدها وكشفها كل من د. (رءوف عباس) في كتابه (أوراق هنري كوريل) دار سينا للنشر ١٩٨٩، وكذلك الأستاذ طارق البشري (الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) دار الشروق.

ولم يجرؤ شيوعي واحد على إنكار هذه الصلات التي كشفها أستاذ جامعي مثل د. (رءوف عباس) ومستشار قانوني في مجلس الدولة مثل الأستاذ (طارق البشري).

إذا وضعنا هذين الأمرين جنبًا إلى جنب ـ لأدركنا أن الأصابع الصهيونية والأمريكية تقف من وراء الفتنة الطائفية، فهذا المنشور الذي روّج له الشيوعيون كان يستهدف بالطبع إحداث فتنة طائفية في مصر، ولا شك أنه كانت له آثاره القريبة والبعيدة على هذا المستوى نظرًا لما تضمنه من استفزاز كبير وأمور خطيرة.

وإذا لاحظنا أن جريدة (الأهالي) دأبت في الفترة المتزامنة مع أحداث المنيا وأبي قرقاص والفيوم على نشر مجموعة من الأكاذيب حول حرق المسيحيين أحياء ـ أو قيام البعض بطرد المسيحيين من مناطق السكن وشقتهم إلى المناطق أخرى. والتفكير

في إقامة أحياء خاصة بالمسيحيين وغيرها من الأكاذيب ـ لكان كل هذا دليلاً واضحًا على أن الأصابع الصهيونيـة والأمريكية تقف خلف زرع الفكر والسلوك الطائفي في مصر.

كل هذا طبيعي ومفهوم ولكن ـ في الحقيقـة من غير المفهوم هو التحالف بين البابا شنودة والشيوعيين!! والذي أصبح من الأمور المعلنة والمعروفة في الأوساط السياسية والصحفية، بل والأمنية ولا حول ولا قوة إلا بالله.

Opeikan.com